



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



المعادلة الأمنية مع الولايات المتحدة وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي الخليجي

اللواء البحري (م) المهندس / صالح بن صنيح العتيبي
مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge for All

المعادلة الأمنية مع الولايات المتحدة وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي الخليجي

القواعد الأمريكية أصبحت جزء من معادلة التهديد

القواعد الأمريكية في منطقة الخليج تحولت من ضمان أمن واستقرار إلى مصدر تهديد في ظل أي توترات، وقد تجعل من دول الخليج ساحة للقتال عند نشوب النزاعات الإقليمية والدولية، حيث أن استهدافها من قبل إيران زاد من تكلفة واستنزاف الدفاعات الخليجية لحمايتها، وتبين خلال الحرب الأمريكية/الإسرائيلية على إيران أن تواجدها ليس لحماية أمن هذه الدول، حيث لم يتم اتخاذ أي ضمانات دفاعية لدول الخليج من قبل أمريكا في ظل مجريات الأحداث، بل التخلي والرغبة في أن تكون دول الخليج جزء من هذا الصراع الذي لم تكن طرفاً فيه إلا في سنوات القربى. حيث أصبحت حماية المصالح الأمريكية وللتنافس والسباق لمد النفوذ ومنع تمدد القوى الكبرى في المنطقة.

المقدرات الخليجية باتت جزء من ساحة المعركة

دول الخليج العربي في حرب الـ (١٢) يوماً على إيران، والحرب القائمة حالياً لم يتم استشارتها من الجانب الأمريكي بالرغم من وجود قواعد عسكرية للولايات المتحدة في المنطقة، وطبقاً لمبدأ التشاور كحليف استراتيجي سيجعل دول الخليج كعادتها في مثل هذه التوترات، تسعى لتهدئة التصعيد وطرح الحلول الدبلوماسية، بما يضمن استقرار منطقة الخليج الذي سينعكس إيجاباً على ازدهار الاقتصاد العالمي، حيث قامت بتلك الخطوة بالرغم من عدم استشارتها في

دول الخليج تمتلك ثقلًا اقتصادياً وسياسياً، تسعى من خلاله إلى تعزيز مفهوم الاستقرار الإقليمي، ودعم الجهود الدولية المبذولة إلى تخفيف التوترات والصراعات، حيث اعتمدت المعادلة الأمنية في الخليج على التحالفات الدولية، بما في ذلك وجود قواعد عسكرية أمريكية في دول الخليج من المفترض أن تقدم الحماية الأمنية مقابل ضمان تدفق النفط، إلا إن الحرب الأمريكية/الإسرائيلية على إيران كشفت مخرجات تلك المعادلة التي يجب إعادة صياغتها بما يحقق التوازن بين استمرار التعاون الدولي وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي الخليجي الموحد.



”

القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي أصبحت جزء من معادلة التهديد، وقد تجعل من دول الخليج ساحة للقتال عند نشوب النزاعات الإقليمية والدولية

“



” أصبحت المقدرات الخليجية وازدهار الخليج رهينة حرب وقرارات عشوائية، وباتت تلك المقدرات ضمن إحداثيات ساحة المعركة المرتقبة في الصراع القائم

“

من خلال قراءة الأحداث استمرت المواجهة الأمريكية/الإسرائيلية على إيران، حيث تم إغلاق شبة كامل لمضيق هرمز، ما أدى إلى ضغوط اقتصادية عالمية طالت بالدرجة الأولى دول الخليج، وتم تصعيد التهديد باستهداف البنية التحتية الإيرانية من قبل أمريكا إذا لم يتم فتح وتأمين المضيق دون أي تنسيق مسبق ولا مبالاة بردود الفعل الإيرانية على دول الخليج، وهددت إيران باستهداف البنية التحتية لدول المنطقة، ما زاد من حدة التوتر والتهديدات بين الأطراف المتنازعة، حينها أصبحت المقدرات الخليجية وازدهار الخليج رهينة حرب وقرارات عشوائية، وباتت تلك المقدرات ضمن إحداثيات ساحة المعركة، إلا أنه تم مؤخراً حراك سياسي برزت فيه باكستان لوقف إطلاق النار لمدة أسبوعين، غير أن الهجمات الإيرانية طالت دول الخليج رغم هدنة الحرب.

إعادة صياغة المعادلة الأمنية مع الولايات المتحدة

في ظل التطورات الأخيرة تضررت دول الخليج من تداعيات الحرب على إيران، بالرغم من اتخاذها الحياد تجاه إيران ذات المواقف العدائية والتي تجلت في هذه المواجهة، حيث لم تراعي موقف الدول الخليجية

هذه المواجهة، وأن دول الخليج في حالة تأزم الموقف وفشل المباحثات ستعزز كافة الإجراءات الدفاعية ومراجعة خططها بما يتناسب مع طبيعة التهديد وستجنب سيناريوهات الحرب المحتملة وستدفع بعجلة الدبلوماسية مرة أخرى.

بالمقابل أطلقت إيران العديد من سلسلة الصواريخ واسراب الطائرات المسييرة على دول الخليج تصدت لها المنظومات الدفاعية بكل فعالية، إيران بررت تلك الهجمات بحجة تواجد القواعد الأمريكية في دول الخليج، إلا أن تلك الهجمات طالت مواقع حيوية ومدنية، وألحقت بعض الأضرار والخسائر المادية الكبيرة التي ستحملها دول المنطقة نتيجة العدوان الغاشم من إيران وبسبب تواجد تلك القواعد الأمريكية التي أصبحت سبباً في التهديد وليس ضماناً للأمن، حاولت إيران تدويل ساحة المعركة، وتوسيع دائرة الصراع، إلا أن دول الخليج تحلت بالحنكة السياسية وعدم الانخراط في هذه المواجهة التي ستكون تداعياتها خطيرة على أمن دول الخليج وعلى الاقتصاد الإقليمي والعالمي.



”

تضررت دول الخليج من تداعيات الحرب على إيران، بالرغم من اتخاذها الحياد تجاه إيران ذات المواقف العدائية والتي تجلت في هذه المواجهة، حيث لم تراعي موقف الدول الخليجية في محاولة خفض التهديدات تجاهها

“

أبرز الحلول المثلى لدول مجلس التعاون.

- **تكوين قوة عسكرية خليجية مشتركة.** مثلاً كتطوير لقوات درع الجزيرة بجميع الإمكانيات والقدرات التقنية والعسكرية الحديثة، وبناء أجهزة أمنية واستخبارية فعالة، وتطوير المنظومات الدفاعية والصاروخية الخليجية للانتقال من مرحلة الدفاع المحدود إلى مرحلة التكامل الخليجي، وذلك لردع التهديدات، وحماية المنشآت الحيوية، ومواجهة التحديات الأمنية لتعزيز الأمن الخليجي، وتحقيق التكامل العسكري عبر توحيد العقيدة القتالية والتدريبات المشتركة بما يتناسب مع المتغيرات في البيئة الخليجية.
- **تطوير قدرات خليجية مشتركة في مجال الأمن السيبراني.** من خلال استراتيجية الردع بامتلاك قدرات هجومية لحماية البنية التحتية الحيوية، ومواجهة التهديدات الرقمية، حيث أصبحت الحروب السيبرانية واقع جيوسياسي يعيد صياغة مفهوم السيادة الوطنية الخليجية.

في محاولة خفض التهديدات تجاهها وعدم السماح باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي والبحري في أي عمليات ضدها، لذا فإن الثقة الخليجية مع إيران انهارت، وإن صيغة ومعادلة التعامل معها قد تنتقل من مرحلة الحياد إلى عزلها من التعاون السياسي والاقتصادي والإقليمي، حيث سترتكز هذه الصيغة على ضغط اقتصادي/عسكري متوازن لاحتواء نفوذ إيران الإقليمي، وجعلها تعيش في عزلة نتيجة ما قامت به من اعتداءات سافرة على دول المنطقة، وبالمقابل تجلت أيضاً المواقف الأمريكية تجاه دول الخليج في ظل مجريات الأحداث، الواقع الذي قد يفرض على هذه الدول تنويع تحالفات وشراكات ومصادر تسليح دولية أكثر استقلالية لإعادة التوازن في علاقاتها الأمنية، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم جعل منطقة الخليج ساحة صراع بين الدول الكبرى مستقبلاً، وإعادة تعريف العلاقة مع أمريكا والانتقال من مرحلة الحماية والتبعية إلى شراكة أمنية دفاعية مشروطة، مبنية على المناقشة والتشاور وابدأ الرأي في حال قيامها بعمليات عسكرية لمعرفة أهدافها وحدودها وتدابيرها، وبما لا يتعارض مع مصالح الدول الخليجية ويحافظ على أمنها واستقرارها، وعلى أن تتحمل أمريكا تكلفة حماية قواعدها وما يترتب عليها من أضرار وخسائر مادية تمس دول الخليج في حال استهدافها، وعدم استخدام تلك القواعد في العمليات والهجمات العسكرية التي تقوم بها إلا بقرار موافقة من دول الخليج وحسب ما يتطلبه الموقف، تجنباً لجعل المقدرات الخليجية جزء من ساحة القتال، وعدم المراهنة على أمن واستقرار المنطقة وعلى نموذج التنمية التي سعت دول الخليج لترسيخه خلال العقود الماضية.





أخيراً

يواجه الخليج تحديات تتداخل فيها الصراعات الإقليمية مع التنافس الدولي، وتعتمد فيه المعادلات الأمنية على توازن دقيق بين القدرات الذاتية لدول الخليج والتحالفات الدولية، مع تبني استراتيجية خليجية مشتركة ومستقلة لتعزيز أمنها الجماعي في ظل تكامل اتحاد خليجي، وصياغة ترتيبات إقليمية لمواجهة تهديدات أمن الخليج، والممرات البحرية، ودعم التنمية المستدامة، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، الذي يظل مصلحة دولية مشتركة، تتطلب الموازنة السياسية، وتغليب لغة الحوار على صوت الصراع.

• التصنيع العسكري المحلي والاكتفاء

الذاتي. التحول من مستورد رئيس إلى قائد عالمي في الابتكار، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج، لذا فإن استراتيجية توطين الصناعات العسكرية تركز في المقام الأول على البحث العلمي لنقل المعرفة والاستدامة، ووضع سياسات تحفز الاستثمار في هذا القطاع، من منظور «البحث والابتكار نحو اقتصاد مزدهر» مع إمعان النظر في أن الصراعات الحديثة باستخدام معدات منخفضة الكلفة سيكون لها التأثير العالي والنتائج الاستراتيجية الكبيرة مثل ما أحدثته المسيرات الصغيرة في الصراع الحالي.

• التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على

النفط. وذلك بتطوير القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو وخلق فرص العمل، ثم الاستثمار في رأس المال البشري وقدرات الابتكار بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتشجيع الاستثمارات الخارجية والاعتماد على الخبرات الخليجية، وتقليص الاعتماد على النفط وإيجاد خطوط بديلة من خلال الاستثمار في رفع طاقة تصدير النفط عبر البحر الأحمر، ما يقلل من أهمية مضيق هرمز.

• تأسيس منظومة إعلامية خليجية متكاملة.

لمواجهة التحديات المصاحبة للحروب الإعلامية، وذلك من خلال إنشاء مركز إعلامي خليجي موحد مزود بأحدث التقنيات والكوادر البشرية المؤهلة لتحسين المجتمع ضد الأفكار الهدامة، ولتعزيز الشفافية كمبدأ للقوة، وإدارة الأزمات في وقت السلم والحرب، مواكباً لتطور التنمية في دول الخليج.



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

